البيهقي بعد كمال اعتنائه لتصحيح مذهب الشافعي اعتمد
الشافعي في تكرار المسح على هذا الحديث يعني حديث عثمان
ورواية ابي داود عن عثمان مطلقة والروايات الثابتة عن
المغيرة تدل على ان التكرار وقع فيما عدا الرأس من الاعضاء
وانه مسح برأسه مرة واحدة انتهى كلامه ولانه مسح فلا
يسن تثليثه كالجبيرة والخف والتيمم ولانه بالتكرار
ينقلب غسلا لانه مسح قال الطيبي واما توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم
السلام مرة واخرى مرتين واخرى ثلثا فانما تعليما للامة
ان الكل جائز وان الاكمل افضل اي اكثر ثوابا والزيادة على
الكمال نقصان وخطاء وظلم واساءة كما سيرد وعن
عبد الله بن عمرو بالواو رجعنا مع رسول الله من مكة الى المدينة
حتى اذا كنا اي صرنا بماء بالطريق قال الطيبي الظرف الاول
خبر كان والثاني صفة اي اذا كنا نازلين بماء كائن في طريق
مكة تعجل قوم عند العصر فتوضؤا وهم عجال بضم العين وتشديد
الجيم جمع عاجل كهال جمع جاهل وفي نسخة صحيحة
بكسر العين وتخفيف الجيم عاجل كقيام جمع قائم قال الطيبي
تعجل بمعنى استعجل يعني لتطلبوا تعجيل الوضوء عند العصر
فتوضؤا عاجلين والاظهر ان معناه استعجلوا في السير
وتقدموا علينا عند دخول العصر مبادرة الى الوضوء فتوضؤا
على العجلة بحكم ضيق الوقت من السفر فانتهينا اي وصلنا
اليهم واعقابهم جمع عقب تلوح اي تظهر ليبوستها جمع
حالية وكذا لم يمسها الماء جملة حالية مبينة لتلوح فقال
رسول الله عليه السلام ويل في النهاية الويل الحزن والهلاك
والمشقة من العذاب نقل الطيبي وقال الابهري جاز الابتداء
بالنكرة لانه دعاء واصح الاقوال في معناه ما رواه ابن حبان
من حديث ابي سعيد واد في جهنم وقيل شدة العذاب وقيل
جبل من قيح ودم وقيل كلمة يقولها كل مكروب واصلها
الهلاء والعذاب والاظهر جعله على الاصل اي هلاء عظيم
وعقاب اليم للاعقاب اولا لمحابها من النار قال الطيبي حتما

خص العقب بالعذاب لانه العضو الذي لم يغسل فالتعريف
للعهد وقيل الاصح العقب فاللام للعهد والمضاف محذوف
وذلك لانهم ما كانوا يستغفلون على ارجلهم في الوضوء
اسبغوا الوضوء بضم الواو اي اتموه باتيان جميع فرائضه
وسننه واكملوا واجباته ولو بثبت فتح الواو اي وجيه
اي اوصلوا ماء الوضوء الى الاعضاء بطريق الاستيعاب و
الاستقصاء قيل لانهم حديثي الاسلام واحكامه فجوزوا
اي تساهلوا في غسل ارجلهم لجهلهم باحكام الشرع كذا
ذكره ابن الملك وفيه نظر اذ الظاهر ان هذا وقع حين العجلة
كما تقدم وفيه دليل على وجوب غسل الرجلين على وجه الاستيعاب
وهو المنقول من فعله عليه السلام ومن فعل الصحابة رضي الله
عنهم اجمعين وقال بعض الشراح ظاهره على وجوب غسل
الرجلين خلافا للشيعة وقراءة جر ارجلكم تعارضها قراءة
نصب وحمل الجر على المجاورة كما في جحر ضب خرب وماء شن
بارد وكقوله تعالى عذاب يوم اليم وحور عين اولى من حمل النصب
لمحل المجرور لانه الموافق للسنة الثابتة الشائعة فيجب
المصير اليه قال الامام النووي هذا الحديث دليل على وجوب
غسل الرجلين وان المسح لا يجزئ وعليه جمهور الفقهاء في
الاعصار والامصار وقالوا لا يجب المسح على الغسل وهو مذهب
داود ولم يثبت خلاف هذا من احد يعتد به في الاجماع و
ايضا كل من وصف وضوء رسول الله عليه السلام في موضع مختلفة
وعلى صفات متعددة متفقون على غسل الرجلين انتهى وفائدة
الجر ما قال صاحب الكشاف من ان الارجل مظنة الافراط في الصب
عليها وقال ابن الحاجب عطف الارجل على الرؤس مع ارادة
كونها مغسولة من باب لا استغفار باحد الفعلين المتناسبين
عن الاخر كقوله لا يأتيك قوم غدا فتقلد اسيفا ورمحا
وقوله الاخر علفتها تبنا وماء باردا فتقلد الطيبي وقال بعضهم
وهو ظاهر ان القراء بان محلتان في الاية يسنها فعله عليه
السلام حيث مسح حال كون رجلين لابستي الخف وغسل

مطلب الويل وبعض معانيه